

وسلم في التشهد غير واجبة وسند الشافعي في ذلك فقال  
من لم يصل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بعد التشهد  
الآخيرة وقبل التسليم فصلاته فاسدة وان صلى عليه  
قبل ذلك لم يجزه ولا سلف له في هذا القول ولا سنة  
بثبها وقد بالغ في انكار هذه المسئلة عليه لمخالفته فيها  
من نقد جماعة وشنعوا عليه الخلاف فيها منهم الطبري  
والقشيري وغير واحد وقال ابو بكر بن المنذر يستحب ان  
لا يصل احد صلوة الاصل فيها على النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم فان ترك ذلك تارك فصلاته مجزية في مذهب مالك  
واهل المدينة وسفيان الثوري واهل الكوفة من اصحاب  
الرأي وغيرهم وهو قول جل اهل العلم وحكى عن مالك  
وسفيان انها في التشهد الآخيرة مستحبة وان تاركها  
في التشهد الآخيرة مستحق الشافعي فاوجب على تاركها  
في الصلوة الاعادة واوجب سحق الاعادة مع تعدد تركها دون  
النسيان وحكى ابو محمد بن ابي زيد عن محمد بن الموازي ان الصلوة

على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فرضية قال ابو محمد يريد  
ليست من فرائض الصلوة وقال محمد بن عبد الحكم وغيره و  
حكى ابن القصار وعيد الوهاب بن محمد بن الموازي براهن فرضية  
في الصلوة كقول الشافعي وقد حكى ابو يعلى العدي المالكى  
عن المذهب فيها ثلاثة اقوال في الصلوة الرجوب والتسنة  
والندب وقد خالف الخطابي من اصحاب الشافعي وغيره  
الشافعي في هذه المسئلة قال الخطابي وليست بواجبة  
في الصلوة وهو قول جماعة الفقهاء الا الشافعي ولا اعلم له فيها  
قدوة والدليل على انها ليست من فرض الصلوة عمل التسلف  
الصالح قبل الشافعي واجماعهم عليه وقد شنع الناس عليه  
هذه المسئلة جدا وهذا تشهد ابن مسعود الذي اختاره الشافعي  
وهو الذي عمل له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليس فيه  
الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك كل من  
روى التشهد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما في  
هريرة وابن عباس وجابر وابن عمرو ابى سعيد الخدري